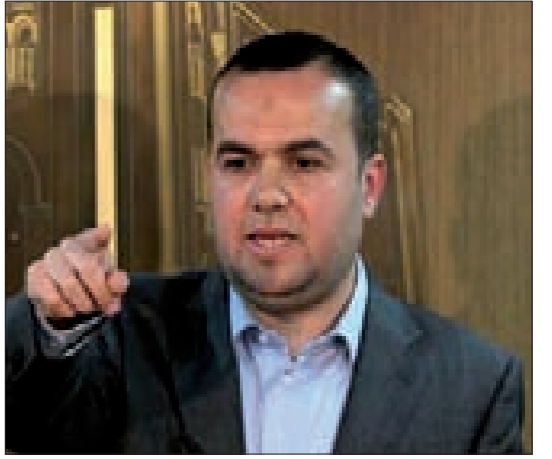


## فضيحة الإنترنت... من المسؤول عن خرق الأمن القومي؟



فضل الله

## يوسف الصايغ

قطع وزير الاتصالات بطرس حرب الشكّ باليقين، معلناً ارتباط محطات تهريب الإنترنت غير الشرعي إلى لبنان بشركات ومعدات «إسرائيلية»، في محاولة واضحة لإيجاد وزارة اتصالات موازية، ولعلّ أخطر ما في الأمر أنّ دوائر ومقرّات رسمية بعضها على درجة عالية من الأهمية، حصلت على خدمة الإنترنت من تلك المحطات التي التي قامت بتزويدها بالشبكة بشكل مجاني، وهو ما يطرح السؤال عن الهدف من وراء هذه الخطوة.

لكن الأخطر من الهدر المالي الناتج عن شبكات الإنترنت غير الشرعي الجانب المتعلق بأمن لبنان واللبنانيين الذي بات مشوّفاً نتيجة ارتباط هذه المحطات الخارجية بالأراضي اللبنانية بواسطة شبكة «الماكرويف»، ما يجعل كل مشترك في هذه الشبكة (مؤسسات أو أفراد)، معرّضاً للتتبع على كافة وسائل الاتصالات التي يستخدمها، سواء عبر الشبكة المتكثّبة أو من خلال المكالمات العادية، وبالتالي باتت وسائل الاتصال هذه معرّضة للمراقبة من جهات خارجية، وبشكل رئيسي من قبل العدو «الإسرائيلي».

ما سبق ذكره يطرح السؤال عن كيفية قيام بعض الجهات بتربك شبكات وأعمدة إرسال في بعض المناطق اللبنانية لتزويد لبنان بخدمة الإنترنت، من دون أن يتم كشف ذلك من قبل الأجهزة الأمنية. وبالتالي من يتحمل المسؤولية عن هذه الجريمة الوطنية الهادفة إلى خرق الأمن الوطني والقومي اللبناني؟

## محفوظ: من هو مصدر الحماية؟

في هذا السياق، يرى رئيس المجلس الوطني للإعلام عبد الهادي محفوظ في حديث له «البناء» أنّ هناك «جملة من الأسئلة المتعلقة بمسألة وجود الشركات التي تقوم بتأمين وصول شبكة الإنترنت غير الشرعي إلى لبنان وهذا الأمر من مسؤولية الدولة بالدرجة الأولى»، لافتاً في الوقت عينه إلى «أنّ هذا الأمر يحتاج إلى إجراءات من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية التي تحاول من خلال لجنة الاتصال والإعلام متابعة الأمر، وعلى تصعيد السلطة التنفيذية عليها من خلال تنفيذ حكم القوانين أنّ تتابع كيفية حصول هذا الأمر على الأراضي اللبنانية»، وعليه يعتبر «أنّ هناك نوعاً من الحماية». وبالتالي السؤال عن مصدر هذه الحماية: هل تأتي عبر أشخاص نافذين جداً؟

وفي ما يتعلق بارتباط شبكات الإنترنت غير الشرعية بالكبان «الإسرائيلي» على غرار شبكة التجسس التي تمّ كشفها قبل سنوات في الباروك، يرى محفوظ «أنّ على الدولة والقضاء



الرفاعي

متابعة هذا الأمر لكشف ملبساته والتأكد من مسالة الاختراق «الإسرائيلي» لهذه الشبكات، وهل هو يعلم أصحابها أم أنه تمّ بطرق وأساليب غير مباشرة».

## الرفاعي: أين الأجهزة الأمنية؟

يشير عضو لجنة الإعلام والاتصالات النائب كامل الرفاعي، من جهته، في حديث له «البناء» إلى أنّ سعي بعض الجهات وراء المكاسب المالية، جعلها تفرط باقتصاد الوطن وأمن مواطنيه ومن يقوم بهذا العمل هو خارج عن مفهوم المواطنة ويسمى إلى هيبة الدولة».

ويبدى الرفاعي أسفه «لأنّ هذا الخرق لم تكشفه الأجهزة الأمنية المعنية بأمن الوطن وسلامة المواطنين»، متوجهاً بالشكر «إلى وزارة الاتصالات التي قامت بتكشف هذا الموضوع أمام الإعلام والشعب اللبناني». ويشير الرفاعي إلى «أنّ خطورة الأمر تكمن في عدم تمكن الأجهزة الأمنية من كشف هذه المحطات وأعمدة الاتصال الخاصة بها، والتي يبلغ ارتفاعها بين 20 و23 متراً سائلاً: أين الأمن وهل ينحصر دوره فقط في توقيف مخالفات البناء بينما يغفل عما هو أخطر؟».

ويلفت الرفاعي إلى الجلسة الموسّعة للجنة الاتصال والإعلام يوم الإثنين المقبل والتي ستضمّ وزراء الداخلية والدفاع والاتصالات والمدعين العامين المالي والتمييزي، والتي ستتمحور حول الخطوات الواجب اتخاذها على هذا الصعيد، لافتاً إلى أنّ المدعي العام التمييزي أوقف شخصين على صلة بشبكة الإنترنت غير الشرعية.

وإذ يشير إلى أنّ الهدف هو الاستفادة المادية بالدرجة الأولى من قبل الجهات التي قامت بتأمين شبكة الإنترنت إلى الأراضي اللبنانية بشكل شرعي، لا يستبعد الرفاعي «أنّ يكون الكيان الصهيوني استفاد من هذه الشبكات غير الشرعية لاختراق أمن لبنان واللبنانيين».

أما بالنسبة إلى الجهة المسؤولة عن هذا الخرق الأمني عبر شبكة الإنترنت، لا بد من الإشارة إلى الاتفاق الذي تمّ بين شركة «أوجيرو» وعدد من مقدمي خدمة الإنترنت غير المرخصين تمّ بموجبه ضمهم إلى شبكتها، وتفيد المعلومات بأنه لا يوجد سوى 12 شركة إنترنت مرخصة، تشتري ساعات بسبيلة من «أوجيرو»، بينما تشتري الكمية الأكبر من قبرص وتركيا بأسعار رمزية، ما دفع بالشركات المرخصة إلى تقديم شكوى إلى وزارة الاتصالات تتهم فيها عدداً من الشركات الغير قانونية بالمنافسة غير الشرعية، من خلال تزويد السوق بخدمات الإنترنت بطريقة مخالفة للقانون، كونها لا تشتري ساعات الإنترنت من «أوجيرو».

## البناء



محفوظ

بل من خارج لبنان، وبحسب التقديرات فإنّ هذه العمليات غير الشرعية تكلف خزينة الدولة ما يزيد عن مليوني دولار شهرياً.

## محطة الباروك

أعدت فضيحة الإنترنت غير الشرعي إلى الأذهان الحديث عن محطة الباروك التي كانت مرتبطة مباشرة بالكبان «الإسرائيلي»، خصوصاً أنّ التقنية والأسلوب المستخدمين هما نفسهما، كما أنّ بعض الأسماء التي ثبت ضلوعها في محطة التجسس في الباروك هي أيضاً متورطة بهذه الشبكة الجديدة. وبناء على ما سبق ذكره، لم تستبعد بعض المصادر أن يكون جبل الباروك أحد المناطق التي تستقبل الإنترنت غير الشرعي من المحطات الخارجية، خصوصاً أنّ إسرائيل قامت ببنيت صحن لاقطة عند مرتفعاتها على الخط الفاصل بين لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة بغية مراقبة الاتصالات الهاتفية الخليوية في لبنان، إضافة إلى وجود معلومات عن وجود عمود إرسال في جردو تنورين، إلى جانب شبكتين في الضنية وصنين، وثالثة في الزعرور.

## سرقة الإنترنت

## أمام النيابة العامة التمييزية

أحال وزير المالية علي حسن خليل كتاب سرقة الإنترنت إلى النيابة العامة التمييزية، استناداً إلى المعلومات التي كشفتها لجنة الإعلام والاتصالات النيابية وما تلاها من معلومات تتعلق بقيام البعض بسرقة الإنترنت، خلافاً للأصول القانونية وهو ما يتعارض مع القوانين والأنظمة المرعية الإجراء، لا سيما ما نصّ عليه المرسوم الإشراعي رقم 156 الصادر بتاريخ 1983/9/16.

وكان رئيس لجنة الإعلام والاتصالات النائب حسن فضل الله أطلع رئيس مجلس النواب نبيه بري على التفاصيل المرتبطة بهذه القضية وما حققته لجنة الإعلام التي ستجتمع يوم الإثنين المقبل للوقوف على كشف كل الملبسات المتعلقة بهذه القضية وحماية أمن اللبنانيين ومالية الدولة التي تعرضت لاعتداء من هذه الشبكات.

ولفت فضل الله إلى أنّ «الرئيس بري يتابع الموضوع وحجم الإهدار المالي الذي تعرضت له مالية الدولة، ونحن أمام قضية أكبر مما يتوقع لأننا أمام محاولة إقامة بنية تحتية للإنترنت موازية للبنية الدولة، لافتاً إلى أنّ «اللجنة دعت وزارة المال إلى الاجتماع يوم الإثنين، وكذلك وزارات الاتصالات والداخلية والدفاع، إضافة إلى الأجهزة المالية والقضائية، وأنّ المجلس سيقوم بمهمة الرقابية كاملة».



من يتحمل مسؤولية هذه الجريمة الهادفة إلى خرق الأمن الوطني؟

## إقفال مكتب لاستخدام

## العلامات في الشياح

أنهت دائرة التفتيش في وزارة العمل تحقيقاتها بخصوص الإعلان المسيء إلى كرامة الإنسان الذي وضعته المدعوة ندى. س عبر «واتس آب» حول تقديم عاملة في الخدمة المنزلية هدية لمناسبة عيد الأم، حيث استندت الدائرة السيدة ندى صاحبة الإعلان التي أقرّت بما نسب إليها وأعترفت بانها تنسّق مع مكتب لاستخدام العلامات في الخدمة المنزلية (VC) لصاحبتها زهرة. ف في منطقة الشياح.

وبعد اطلاع وزير العمل سجعان قزي على ملف التحقيق أمر بوقف عمل المكتب وأحال الملف إلى النيابة العامة ليأخذ القضاء مجراه.

## بلدية حمانا: مياه الشفة في نبع الشاغور موحلة بعد بدء أشغال «القيسماني»

أعلنت بلدية حمانا في بيان أمس أنّ «أهالي البلدة فوجئوا بمياه الشفة موحلة ولا يمكن شربها ولا استخدامها، وهي ظاهرة تنكّر للعام الثاني على التوالي، خصوصاً بعد البدء بأشغال سد القيسماني». وأشارت إلى أنّ «سد القيسماني نقل من موقعه الأساسي في منطقة القيسماني إلى سهل المغيبي تماماً فوق الخزان الجوفي لنبع الشاغور، الذي تغذّي منه بلدة حمانا وبعض القرى المجاورة».

وأطلقت البلدية «صرخة وتقدمت بمراجعة إبطال المرسوم رقم 8229 لهذا السد، وذلك أمام مجلس شورى الدولة، مستندة في مراجعتها إلى دراسات علمية من مصادر متنوعة (الجامعة الأميركية في بيروت، البروفسور ولوسون رزق الخبيزة غلوريا كنعان، والتي تؤكد جميعها على نقصان مياه نبع الشاغور وتلوه بشكل مخيف».

وأوضحت البلدية أنّ «القيمين لم يأخذوا بمخاوفنا، إما استخفافاً أو لغاية في نفوسهم، ويوادر التلوث تعرضها أمام أنظارهم ليتأكدوا أنّ مياه نبع الشاغور العذبة باتت غير صالحة للشرب، فهي موحلة تفوح منها روائح ننته غريبة، وسنطلق كبلدية وأهالي وسكان حمانا صرخة من خلال مؤتمر صحفي سيقدّم غداً (اليوم) الساعة 12.00 ظهراً في مبنى البلدية لأنّ قتل الشعب الأمن جريمة لا تغتفر».

وأشار رئيس البلدية جورج شاهين إلى أنّ «السياسيين مدعوون لتدقّق مياه نبع الشاغور، لا سيما منهم من لم يأخذوا بهواجيسنا وضربوا عرض الحائط كل الدراسات العلمية»، معتبراً أنّ «ما هو قائم اليوم، هو تدمير لهذا النبع الصافي الذي كان مقصداً للسياح وكبار الشعراء يرشّفون منه ماء عذبا».

وقال: «كل من كانت له اليد الطول في إنشاء هذا السد المسمي بسدّ القيسماني، نقول له لقد حولت مياهنا إلى مياه أسنة وحرمت حمانا وأهلنا في المقن الأعلى من قفلة الحياة الصافية، التي لاطالما كنا نتغنّى بها».

## إدارة الإهراء تؤكد أنّ «الزراعة» مسؤولة عن تدابير الصحة النباتية

## «الاقتصاد»: القمح المخزن

## في مرفأ بيروت مطابق للمواصفات

أعلنت وزارة الاقتصاد والتجارة أنها قامت بسحب 13 عينة من القمح المخزن في المرفأ، وأظهرت نتائج الفحوصات المخبرية الصادرة عن مختبر معهد البحوث الصناعية «المعتمد» أنها مطابقة للمواصفات المعتمدة، مؤكدة «أنّ صلاحية الموافقة على إدخال القمح تعود حصراً إلى وزارة الزراعة».

وجاء في بيان أصدرته الوزارة أمس: «عطفاً على ما يتم تداوله في وسائل الإعلام حول قضية القمح، يتمّ الإدارة أنّ تبيين للرأي العام الآلية المتبعة في لبنان للتأكد من سلامة الحبوب المستوردة وتخزينها في أمهات المرفأ. وفقاً لأحكام القانون رقم 2006/778 (الحجر النباتي وتدابير الصحة النباتية)، ولا يجوز لأي سلطة جمركية في المنافذ الحدودية وفي أي موقع آخر داخل الدولة إعطاء إجازة التخليس على أي إرسالية مستوردة من النباتات والمنتجات النباتية، بما في ذلك القمح، إلا بعد الحصول على التاشيرة من الموظف المختص في وزارة الزراعة».

أضاف البيان: «على الرغم من ذلك يتمّ الوزارة أنّ توضح للرأي العام، أنّها قامت فوراً بتدليغها بالموضوع بسحب 13 عينة من القمح المخزن في المرفأ، وأظهرت نتائج الفحوصات المخبرية الصادرة عن مختبر معهد البحوث الصناعية «المعتمد» بأنها مطابقة للمواصفات المعتمدة وبالتالي لا داعي للخوف إذ تؤكد الوزارة أنّ مديرية حماية المستهلك تقوم بمهامها كاملة لحماية المواطنين والتأكد من سلامة المواد الغذائية المعروضة في الأسواق عبر سحب العينات بشكل دوري والتأكد من مطابقتها للمواصفات المعتمدة. لذلك فقد قامت حديثاً بسحب عينات من الطحين من جميع المطاحن في بيروت وجبل لبنان، وبيّنت نتائج الفحوصات المخبرية التي صدرت عن مختبر معهد البحوث الصناعية أنّها مطابقة للمواصفات المرعية الإجراء. بالإضافة إلى أنّ الوزارة مستمرة بالقيام بعملها عبر سحب العينات من الطحين والخبز في هذه الفترة بالذات، وستعمل الرأي العام والنتيجة فور صدورها على أنّ تتخذ الإجراءات القانونية كافة بحق المخالفين متى ثبت ذلك».

وأكدت الوزارة أنّها «تسهر دوماً على الحفاظ على صحة وسلامة المواطنين»، أمّلة «من جميع المعنيين إبلاغها جميع المعطيات التي تتوفّر لديهم بأسرع وقت ممكن لاتخاذ الإجراءات المناسبة كما تنصّ المادة 45 من

قانون حماية المستهلك، لذلك فهي وضعت في تصرف سبما عبر الخط الساخن 1739 أو عبر التطبيق الإلكتروني الخاص بمديرية حماية المستهلك».

وفي السياق عينه، لفتت إدارة إهراء مرفأ بيروت إلى أنّ وزارة الزراعة «تعتبر المسؤولة الوحيدة عن تدابير الصحة النباتية»، مؤكدة أنه «لم يرد إليها أي شحنة قمح منشأها الولايات المتحدة الأميركية منذ فترة سنتين على الأقل».

وجاء في بيان أصدرته الدائرة أمس: «عطفاً على ما تمّ تداوله في وسائل الإعلام حول قضية القمح، يتمّ الإدارة أنّ تبيين للرأي العام الآلية المتبعة في لبنان للتأكد من سلامة الحبوب المستوردة وتخزينها في أمهات المرفأ. وفقاً لأحكام القانون رقم 2006/778 (الحجر النباتي وتدابير الصحة النباتية) فإنّ وزارة الزراعة تعتبر المسؤولة الوحيدة عن تدابير الصحة النباتية حيث تبادر إلى الكشف على البواخر الناقلة للحبوب في المرفأ اللبنانية ومنها القمح وتأخذ عينات لإجراء التحاليل اللازمة، ولا تعطي الترخيص بإخراجها من حرم المرفأ إلا بعد التأكد من مطابقة نتائج التحاليل للمواصفات المعتمدة».

وإنفاذاً لهذا القانون، وحفاظاً على مقتضيات السلامة العامة فقد أصدر وزير الزراعة القرار رقم 1/833 تاريخ 2012/09/11 الذي حدّد مدة صلاحية التحاليل المخبرية ومنها مواصفة «أفلاتوكسين وأوكراوتوكسين» بتلائين يوماً فقط، وبعد انقضاء هذه المدة يتوجب إعادة إجراء التحاليل من قبل مندوبي الحجر الصحي في وزارة الزراعة، ولا يسمح بإخراج أي كمية من القمح ما لم تكن مطابقة للمواصفات المحددة، وهذا الإجراء تطبقه إدارة الجمارك اللبنانية بشكل صارم.

كما أنّ إدارة الجمارك لا تسمح بإخراج القمح المخزن في الإهراء إذا تجاوزت فترة تخزينه مدة الثلاثين يوماً إلا بإعادة تحليله من قبل وزارة الزراعة ومطابقة هذه النتائج مع المواصفات المعتمدة ولا صلاحية لإدارة الإهراء بإجراء التحاليل المخبرية للقمح المخزن لديها لأن هذه الصلاحية هي حصراً من اختصاص وزارة الزراعة.

مع الإشارة إلى أنّ إدارة إهراء مرفأ بيروت تفيد أنه لم يرد إليها أي شحنة قمح منشأها الولايات المتحدة الأميركية منذ فترة سنتين على الأقل».

## 13 آلية للنفايات هبة إيطالية لبلدية بعلبك

## الحاج حسن: لإدارة الملف بشكل علمي

## بعيدا عن المزايادات

مع تنفيذ الخطة الإنمائية العائدة لبلدية بعلبك، وتتضمن النشاطات الأخرى التي يمولها هذا المشروع خطة رئيسية خاصة بإدارة النفايات وحلقات تدريبية وبناء قدرات وإنتاج الغاز الحيوي باستخدام المنشآت الموجودة حالياً».

وقال: «شعر بالفخر الكبير لأنه يجري تنفيذ هذا المشروع هنا في مدينة بعلبك حيث كانت إيطاليا ناشطة على مدى سنوات كثيرة من خلال مشاريع في مجال التعاون للتنمية، أنكر منها مشروع تعزيز السياحة ومشروع تأهيل قنوات الري دعماً للزراعة المحلية ومؤخراً القرض الإيطالي الميسر الخاص بموضوع حماية الإرث الثقافي يشمل هذا القرض الذي تبلغ قيمته 3.2 مليون يورو والمخصّص لدعم التنظيم المدني، ترميم سراي بعلبك وبعض المعابد الرئيسية التي يتضمنها موقع بعلبك الأثري».

أضاف: «نأمل بأن تساهم هذه المبادرات في مساعدة مدينة بعلبك على جذب استثمارات جديدة بهدف خلق وظائف خصوصاً في قطاعات استراتيجية كإدارة النفايات الصلبة وتعزيز السياحة ودعم الصناعة والزراعة».

وختم: «نحن نؤمن بأنّ الإدارة الحديثة للنفايات الصلبة مع مراعاة القواعد البيئية تشكل أمراً أساسياً لضمان مستقبل هذه المنطقة والمساهمة في ازدهار لبنان في السنوات القادمة».

وختاماً تحدث الحاج حسن متوجهاً بالشكر إلى السفير ماروتي ومن خلاله إلى مكتب التعاون الإيطالي وإلى الحكومة الإيطالية والشعب الإيطالي «على هذه الهيئة الجديدة التي تضاف إلى سلسلة طويلة من المساعدات والهيئات والقروض للبنان عامة ولمحافظته بعلبك الهرمل، خصوصاً في ميادين البيئة والسياحة والزراعة والثقافة والتنمية. وأخيراً الهيئة القديمة لدراسة المناطق الصناعية الثلاث وتمويل المدن الصناعية في بعلبك

أقام المجلس البلدي لمدينة بعلبك احتفالاً، في ساحة السراي، لمناسبة استلام 13 آلية للنفايات مقدمة هبة من الدولة الإيطالية، حضره وزير الصناعة حسين الحاج حسن، السفير الإيطالي ماسيمو ماروتي، النائبان علي المقداد وكامل الرفاعي، ممثل وزير الأشغال العامة هيثم الجوفني، رئيس بلدية بعلبك حمد حسن، مدير الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي في لبنان جان أندريا ساندرى، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في لبنان السيد لوكارندا، مسؤول العمل البلدي في «حزب الله» حسين النمر، ممثل «حركة أمل» علي كركبا، أعضاء المجلس البلدي، مختارين وفعاليات سياسية واجتماعية.

بدأت ألقى عضو المجلس البلدي مصطفى الشل كلمة أكد فيها «أنّ هذا الحدث يضاف إلى انطلاق ورشة كبرى من المشاريع التي تساهم في إنماء هذه المدينة التاريخية».

ثم تحدث حسن قائلًا: «تأتي الهيئة المقدمة من الحكومة والشعب الإيطالي الدود والصديق لتمنح مجتمعتنا وشعبنا أسطولاً من الآليات لجمع النفايات ولبعض الورش في البلدية، وهذا الأسطول عبارة عن 4 آليات 14 طن، 5 آليات 9 طن و 3 آليات بيك آب 5 طن وآلية واحدة مخصصة لورش الصيانة، إضافة إلى بناء تجهيز منفاذ وورشته صيانة حديثة في المدينة الصناعية لسيارة وخدمة هذه الآليات لضمان استدامتها وخدمتها».

ولفت رائدا، من ناحيته، إلى «أنّ العمل الميداني لا يزال قائماً وتمت إقامة مشروع زراعة النبات المنتج للغاز لتأمين الكهرباء من قبل COSV والممول من الاتحاد الأوروبي، كما أنّ UNDP تدعم المشروع أيضاً عبر شراء مولد للمشروع».

واعتبر ماروتي أنّ «إدارة النفايات الصلبة تشكل تحدياً بالنسبة إلى لبنان والبلديات ومن هنا كان تنشيط الإيصال الرامي إلى تطوير النشأة الحديثة لإدارة النفايات بما يتوافق



الحاج حسن وحمد يقدمان درعاً تقديرية لماروتي